كالامكان ونحوه على ما سبق في الرد على ابن واصل وقد
بين الشيخ ابن الحاجب هذا الضرب الرابع من الشكل الثاني
بان عكس كبراه بعكس النقيض الموافق واعترض عليه
بوجه الاول انه بنا على انعكاس الكلية الموجبة بعكس
النقيض الموافق ونحن لا نسلمه بنا على ما تقدم فيه
من المتن الثاني على تقدير تسليم انعكاس الكلي
بالموافق فان ذلك لا يستلزم صحة الانتاج لرجوعه
بعد ذلك الى ضرب عقيم من الاول لوجوب عقم كل
ضرب صغراه سالبة في الاول الثالث على تقدير
ان لو قيل بصحة انتاج ما صغراه سالبة في الاول
فلا يصح انتاج هذا الضرب بهذا البيان لان الوسط
عليه لم يتحد وهذا الاعتراض والذي قبله مبنيان
على فهم كلام ابن الحاجب انه يقتصر في هذا البيان
على عكس الكلي بعكس النقيض الموافق فقط وتبقى
الصغرى على ما هي عليه سالبة والحق ان ذلك ليس
مراداً له بل مراده ان الصغرى لا بد ان ترد الى
الموجبة المعدولة لكن يرد عليه اذا كان هذا مراده
الاعتراض بمنع استلزام السالبة الموجبة المعدولة
لانها اعم منها واجاب الابكي عن هذين الاعتراضين
بان الصغرى وان كانت سالبة فانها تستلزم وجود
الموضوع فهي في قوة الموجبة المعدولة بنا منه على
ما سبق ان كل سالبة تكون مقدمة في القياس فموضوعها
موجود والرد عليه بما سبق واجاب الاصبهاني بان

قوله عن جواب الاعتراضين الاولين اي ان يقول عن الرد الذي اورد على السالبة حيث الاعتراض

88

السالبة والمعدولة كلتاهما لا يقتضيان وجود الموضوع
ولا فرق بينهما الا في النية والتسمية فان نوى ان السلب
جزء من المحمول سميت معدولة وان نوى انه خارج
عن المحمول سميت سالبة وهما متساويان فالصغرى
السالبة على هذا في قوة الموجبة المعدولة واعترض عليه
بمخالفته لنصوص اهل المنطق فانهم نصوا على ان
شرط الموجبة على العموم محصلة كانت او معدولة
وجود موضوعها ويصح ان يبرهن على انتاج ضروب
هذا الشكل ببرهان الخلف وهو ان يضم نقيض
النتيجة الى المقدمة المخالفة له لينظم الكامل فينتج نقيض
الاخرى الموافقة الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة
ولا خلل فيها الا من نقيض نتيجة الاصل فيكون كاذبا
فنتيجة الاصل اذا صادقة وهو المطلوب وبالله
تعالى التوفيق وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه
ايجاب صغراه وكلية احداهما والا جاز عدم التقاء
الاكبر بالاصغر ولا ينتج الا جزئية لجواز كون الاوسط
اخص من الاصغر ومساويا للاكبر او مندرجا معه
تحت الاصغر فيلزم فيهما ان يكون الاصغر اعم من
الاكبر واخص منه الا ان تقول لجواز كون الاصغر
اعم من الاكبر حاصل هذا الشكل الثالث وضع
موضوع لشيئين متغايرين ليوضع احدهما للاخر
وشرط انتاجه بحسب الكيف ايجاب صغراه وبحسب
الكم كلية احدى المقدمتين لانه لا يلزم التقاء الاصغر

قوله وهو ان يضم نقيض الخ مثلا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ليس بناطق فيضم نقيضه النتيجة حال كونه صغرى وهو قولنا كل حيوان ناطق الى المقدمة المخالفة حال كونها كبرى وهي المقدمة الاولى وكانت مخالفة لانها سالبة وصغرى الشكل الاول لا تكون الا موجبة ينتج بعض الناطق ليس بانسان وهو نقيض القضية الصادقة وهي قولنا كل ناطق انسان التي هي كبرى القياس ولا يضر كونها من الشكل الثالث لاجل ان يوافق كلام الشرح اه شيخنا حبان

Copyright © King Saud University